مفاوضات الأرصدة الاسترلينية سنة ١٩٤٧

الأستاذ محمود الدرويش

رئيس مجلس ادارة شركة خليج الأقطان

١ — فى سنة ١٨٩٨ تعاقد مسيو « روفائيل سوارس » عضو « هيئة التجار الماليين فى مصر » على شراء أملاك الدائرة السنية التى كانت من أملاك الخديو اسماعيل واقترض بضمانها مبلغا عرف « بدين الدائرة » وكان ثمن الشراء ٦ر٤٣١ر٥٠٠ جنيه استرلينى وقد كان الغرض من البيع الوفاء بدين الدائرة المذكورة .

٢ — ومنح سوارس فى السنة نفسها امتيازا بانشاء بنك أهلى أسس فى البداية برأس مال قدره مليون جنيه استرلينى ، وقد تم الاكتتاب فى رأس مال البنك بالشكل التالى : —

(أ) ارنست كاسل وهو أحد كبار رجال المال الانجليز ٥٠٠ر٠٠٠ جـ ك

(ب) كونستنتان ميشيل سلفاجو (تاجر القطن المعروف) وشركاه ٢٥٠ر٠٠٠ جـ ك

(ج) اخوان روفائيل سوارس وشركاهم . ٢٥٠ر٠٠٠ جـ ك

٣ — ومع أن البنك أنشىء ليكون مصرفا تجاريا فانه منح وحده امتياز اصدار أوراق مالية تدفع لحاملها عند تقديمها وهى التى تعورف على تسميتها بأوراق البنكنوت ، فضلا عن أن نظامه قضى بأن يتولى الأعمال المصرفية للحكومة ، كما أن المحاكم المختلطة وبلدية الاسكندرية وحكومة السودان أودعت أموالها لديه .

٤ — وقضى نظام البنك بأن يتكون غطاء البنكنوت المصدر من الذهب بمقدار النصف وبسندات فى النصف الثانى تقوم بسعر لا يجاوز السعر اليومى وبحد أقصى قيمتها الاسمية وبشرط أن تكون مملوكة للبنك ويحتفظ بأمر اختيارها للحكومة دون مسئولية عليها .

---

* محاضرة القيت بدار الجمعية يوم ١٠ فبراير ١٩٦٥

٥ ــ وكان غطاء البنكنوت المصدر فى نهاية السنة الأولى (سنة ١٨٩٩) ــ وقدره ٩٨٠٠٠ جنيه ــ مكونا من النصف (٤٩٠٠٠ جنيه) ذهبا والنصف الثانى من سندات الدين الموحد والدين الممتاز مقدرة على أساس القيمة الاسمية ثم أضيف اليها فى السنوات التالية اسهم سكة حديد قنا ــ أسوان وسندات القرض العثمانى (المضمونة بالجزية المصرية) وسندات الدومين والدين المضمون المصرى وكذا سندات البنك الزراعى المصرى .

٦ ــ ولما نشبت الحرب العالمية الأولى فى سنة ١٩١٤ وتبين أن هناك خطورة فى نقل الذهب بحرا طلب البنك الأهلى فى مذكرة تاريخها ٧ ديسمبر سنة ١٩١٤ أن يسمح له بايداع ذهب فى بنك انجلترا ضمانا لجزء من البنكنوت المصدر فى مصر ووافق وزير المالية المصرية وقتئذ على الطلب نظرا للصفة الاستثنائية والمؤقتة للطلب .

٧ ــ فى يناير سنة ١٩١٦ كان غطاء البنكنوت المصدر مكونا بالشكل الآتى : ــ

البنكنوت المصدر : ١٢ر٥٥٠ر٠٠٠ جنيه يغطيه : ــ

٣ر٩١٤ر٠٠٠ جنيه	من الذهب فى القاهرة .
٤ر٢٢٠ر٠٠٠ جنيه	من الذهب فى لندن .
١ر٥٤٠ر٠٠٠ جنيه	من الأوراق المالية .
٢ر٨٧ر٠٠٠ جنيه	بسندات على الخزانة المصرية

٨ ــ ثم اقترح البنك الأهلى سحب ما قيمته مليون جنيه من الذهب من الغطاء ووضع سندات على الخزانة البريطانية فى مكانه وتم له ذلك فى أواخر يناير سنة ١٩١٦ .

٩ ــ أخيرا رؤى التوسع فى هذا الاستبدال فتحرك المستشار المالى البريطانى ووضع أسس السياسة النقدية التى ترتب عليها فى النهاية تراكم أرصدة استرلينية فى مصر قدرت فى أوائل عام ١٩٤٧ بحوالى ٤٢٥ مليون جنيه .

١٠ ـ بدأ المستشار المالى الخطة المرسومة بمذكرة (الى وزير المالية ؟) فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩١٦ جاء بها : « أنه ينتظر أن تزيد كمية البنكنوت المصدر زيادة كبيرة بسبب بيع محصول القطن وان حكومة الهند (كما لو كانت وقتئذ حكومة لها استقلالها عن الحكومة البريطانية !) كذا الحلفاء عموما قد قبلوا أوراقا مالية فى مكان الذهب لتفادى تعطيل الذهب ولتيسير استعماله فى أغراض الحرب ! » وأضاف المستشار المالى : « لقد تبادلت مراسلات خاصة مع بنك انجلترا والخزانة البريطانية بصدد هذا الموضوع وهما لا يودان بطبيعة الحال أن نعطل ذهبا آخر ولذلك فاننى اعتقد أن الظروف (المالية) تبرر لنا كل التبرير أن نستبدل (بالذهب) سندات على الخزانة البريطانية وبعبارة أخرى « نستبدل بالذهب الثقة فى الحكومة البريطانية . ! »

١١ ـ ولم ينتظر جنابه الموافقة الشكلية على اقتراحه بل أضاف فى نهايته أنه سيعطى محافظ البنك الأهلى (الانجليزى) تعليمات ليضع سندات على الخزانة البريطانية فى غطاء البنكنوت لتغطية الأوراق التى ستصدر فيما بعد .

١٢ ـ وكما لو كان المستشار فى حاجة الى تأييد خارجى فانه ختم خطابه « بأن الخزانة البريطانية وبنك انجلترا يوافقان كل الموافقة على هذا الاجراء » !!!

١٣ ـ وفى اليوم التالى (٢٤ سبتمبر) أرسل المستشار المالى مباشرة الى محافظ البنك الأهلى خطابا جاء فى نهايته « ان الفائدة على سندات الخزانة المذكورة ستكون من حق الحكومة المصرية على أن يبحث قريبا موضوع اتعاب البنك الأهلى » .

١٤ ـ ثم تحرك محافظ البنك الأهلى ـ بعد أن تم الاتفاق مع المستشار الانجليزى ـ فأرسل خطابا فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩١٦ الى وزير المالية المصرى يخبره فيه بانه نظرا « لاستحالة الحصول على الذهب فى لندن فانه لا يمكننا الاستمرار فى زيادة البنكنوت المصدر على أساس

النظام القائم (النصف ذهبا والنصف الثانى أوراقا مالية) لمقابلة احتياجات البلاد من العملة . »

١٥ ــ ولعل محافظ البنك الأهلى خشى أن يتلكأ الوزير المصرى فى الاستجابة لطلبه فختم خطابه هكذا « ان الموضوع له صفة استعجال خاصة نظرا لاحتياجات (تصريف) محصول القطن . »

١٦ ــ ولم يتلق محافظ البنك الأهلى الرد من وزير المالية بل من المستشار المالى الانجليزى الذى بادر فى اليوم التالى لخطاب محافظ البنك باخطاره بانه « تلقى توجيهات رئيس الوزراء بأن توضع سندات الخزانة البريطانية فى مكان الذهب فى غطاء البنكنوت المصدر وبأن الحكومة المصرية تغطى البنك الأهلى ضد نتائج هذا الاجراء . »

١٧ ــ وأخيرا ــ وبعد ان تمت اجراءات النظام الجديد ــ تحرك وزير المالية المصرى فأرسل فى ٢٤ أكتوبر (أى بعد حوالى شهر من اتمام الترتيبات) أرسل الوزير مذكرة الى مجلس الوزراء جاء فى مقدمتها « ان أى طلبات جديدة للذهب لا يمكن الا أن تعطل المجهودات التى تبذل لمواجهة الأعباء المالية للحرب . »

« لذلك فان وزارة المالية (هكذا) قد قدرت أنه يجدر بها أن تخول البنك الأهلى بأن يستعمل مؤقتا سندات الخزانة البريطانية كغطاء كامل للاصدار بعد تجاوز الحد المغطى (حاليا) بالذهب .

« وقد طلب البنك الأهلى بالنسبة له ولأعضاء مجلس ادارته منفردين ضمان الحكومة المصرية ضد أى احتمال قد ينشأ من مخالفة البنك لنظامه بسبب هذا الاجراء .

« وقد وجدت وزارة المالية أنه من المفيد (؟ !) أن تستجيب لطلب البنك الأهلى باعطاء الضمان المطلوب » .

١٨ ــ واختتمت فصول الرواية بموافقة مجلس الوزراء المصرى على اقتراح وزير المالية ثم بأعلان فى الوقائع الرسمية فى ٣٠ اكتوبر سنة ١٩١٦ بالسماح للبنك الأهلى ــ بصفة وقتية ــ بأن يودع سندات خزينة بريطانية فى غطاء البنكنوت فى مكان الذهب .

١٩ — وكما هى العادة فأن الاجـراء المؤقت دام عشرات السنين واستعمل بعد نهاية الحرب الأولى وفى أثناء الحرب العالمية الثانية اذ كانت كل طلبات الجيوش البريطانية وجيوش حلفاء بريطانيـا فى مصر تؤدى بسندات على الخزينة البريطانية وتراكمت تلك السندات حتى بلغ دين بريطانيا فى سنة ١٩٤٧ حوالى ٤٢٥ مليون جنيه كما قدمت .

٢٠ — فى شهر سبتمبر من عام ١٩٤٥ أوفدت الحكومة المصرية مندوبا الى لندن أبلغ المسئولين فى الخزانة البريطانية بأنه يهم مصر أن تعرف ماذا تنوى بريطانيا أن تفعل بخصوص الديون الاسترلينية اذ انه مع التسليم بأن حل هذا الموضوع يجب أن يكون عاما وشاملا فان مصر ـ وهى ثانية الدول الدائنة ـ يجب أن تستشار فى الحل الذى يتخذ فى النهاية بحيث يحفظ لها حقوقها .

٢١ — وقد اكتفى فى ذلك الوقت بتبليغ رغبة الحكومة المصرية الى مسئلى الحكومة البريطانية اذ ان محادثات هامة كانت دائرة حينئذ فى واشنجطن بين مسئلى الخزانتين البريطانية والامريكية بخصوص العلاقات المالية بين بريطانيا والولايات المتحدة وهى المحادثات التى انتهت باتفاقية القرض الأمريكى لبريطانيا فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٥ .

٢٢ — لم تتم مصادقة الكونجرس على تلك الاتفاقية الا فى ١٥ يولية سنة ١٩٤٦ وأصبحت واجبة النفاذ فيما يتعلق بتحويل الاسترلينى اعتبارا من ١٥ يولية سنة ١٩٤٧ . وفى أثناء ذلك كانت اتفاقية العملات الصعبة اللازمة لمصر قد جددت الى أجل ينتهى فى ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ .

٢٣ — كما ان وزارة المالية المصرية عملت تعدادا للارصدة الاسترلينية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٥ تبين منه ما يلى :

(ا) أن مجموع الارصدة (بالجنيهات الاسترلينية) كان فى ذلك التاريخ ٤٣٩ر٢٨٨ر٠٠٠ جنيه .

وقد كانت تتكون من أوراق الحكومة البريطانية British Government Securities وسندات على خزينتها ومبلغ قليل من أوراق حكومات المستعمرات والدمنيون البريطانية وأوراق أخرى (كلها فى يد الأفراد) ثم اعتمادات للبنك الأهلى ولباقى البنوك وللافراد .

٢٤ — (ب) وكان المجموع موزعا بين الهيئات المختلفة هكذا : —

بآلاف الجنيهات الاسترلينية

١ — الحكومة المصرية	٣ر٠٤٢	(٧و٪)
٢ — البنك الأهلى : —		
قسم الاصـــدار	١٤٣ر٩٤٣	
قسم العملات المصرفية	٢٠٠ر١٧١	
مجموع البنك الأهلى	٣٤٤ر١١٤	(٣ر٧٨٪)
٣ — البنوك الأخرى	٤٣ر٢٢٥	(٩ر٩٪)
٤ — الأفراد	٤٨ر٩٠٧	(١ر١١٪)
المجمـوع الكلى	٤٣٩ر٢٨٨	

٢٥ — وقد نقصت أرصدة البنك الأهلى وأرصدة البنوك الأخرى بأكثر من ١٢ مليون جنيه فى سنة ١٩٤٦ وبما أن حركة أرصدة الأفراد فى سـنة ١٩٤٦ لم تكن معروفة فان رقم الأرصـدة قد قدر فى بداية سنة ١٩٤٧ بمبلغ ٤٢٥ × ٥ مليون جنيه .

٢٦ — ونظرا لأن الأرقام التى تعطيها الخزانة البريطانيـة لا تشمل الاستثمارات المتنـوعة فى شركات (بريطانيـا) حيث لا تكون الأوراق Securities مودعة لدى بنوك فى بريطانيا وهى لا تشمل أيضا ما يدفع مقدما على بضائع لم تسلم بعد والمبالغ التى لحساب هيئات فى مصر لدى المؤسسات التابعة لها فى بريطانيا (أرصدة مصدرى القطن لدى شركائهم فى مانشستر مثلا) وهى لا تشمل أيضـا الأرصدة الاسترلينية لشركات التأمين فان نتيجة ذلك كله أن هناك فارقا ليس صغيرا بين الأرقام التى تجمع فى مصر والأرقام التى تعطيها المصادر البريطانية .

٢٧ — والأرقام المتقدمة الذكر تبين أن أغلب أرصدة مصر الاسترلينية كانت تحت يد البنك الأهلى فان أرصدته بلغت ٣٤٤ مليون جنيه أو ٣ر٧٨٪ من مجموع كلى قدره ٤٣٩ مليون جنيه .

٢٨ — ويتكون أغلب أرصدة البنك الأهلى من سندات قصيرة الأجل : حوالى ٢٦٠ مليون جنيه أما السندات الطويلة الأجل فتبلغ حوالى ٨٠ مليون جنيه .

وبلغ متوسط سعر الفائدة على الأولى ١/٢ ٪ أما السندات الطويلة الأجل فيختلف سعر الفائدة عليها باختلاف أنواعها .

٢٩ ـ فى أوائل شهر ديسمبر سنة ١٩٤٦ بدأت محادثات فى القاهرة مع مستشار مالى السفارة البريطانية لتحديد مقدار العملات الصعبة التى تلزم مصر فى الفترة ما بين أول ابريل ، ١٥ يولية سنة ١٩٤٧ كذلك بدأت المحادثات بصفة غير رسمية فى موضوع أرصدة مصر الاسترلينية .

٣٠ — وفى ٢١ يناير سنة ١٩٤٧ صدر فى القاهرة وفى لندن البلاغ الرسمى التالى :

« ان الحكومة المصرية وكذلك الحكومة البريطانية كانتا تبغيان فى أن تبدأ مناقشات لتسوية موضوع أرصدة مصر الاسترلينية ومن المرجو أن تسنح الفرصة لهذه المناقشات فى شهر فبراير عند ما يعود سير ولفورد ايدى (من الخزانة البريطانية) ومستر كوبولد (نائب محافظ بنك انجلترا) من زيارتهما للهند وستقرر الترتيبات المفصلة ـ بما فى ذلك التاريخ الذى سيحضر فيه الوفد البريطانى الى القاهرة ـ فى أقرب فرصة ممكنة » .

٣١ — وصل الوفد البريطانى فى يوم ٢٢ فبراير وكان مشكلا برياسة سير ولفورد ايدى مساعد السكرتير الدائم للخزانة البريطانية ومستر أ . ايلف من الخزانة البريطانية ومستر و . ج . جونسون مستشار مالى السفارة البريطانية بالقاهرة ومستر كوبولد نائب محافظ بنك انجلترا ومستر ب . س . بيل ومستر س . أ . لوم من بنك انجلترا ومستر ف . أ . فيجرز ومستر ج . أ . نيسمث (سكرتير الوفد) من الخزانة البريطانية .

٣٢ — وكان وفد مصر مشكلا برياسة محمود الدرويش وكيل الوزارة برياسة مجلس الوزراء المنتدب وكيلا لوزارة المالية والأستاذ محمد على

نسازى مســـتشار مجلس الدولة لرياسة مجلس الوزراء ووزارة الماليـــة والدكتور عبد الحكيم الرفاعى أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة والأستاذ حسين كامل الغمراوى مدير عام الشئون المالية والاقتصادية بوزارة المالية والأستاذ ليون ديشى مدير ادارة القرض بالوزارة المذكورة (السكرتير الفنى للهيئة المصرية) ومن سير فردريك ليث روس محافظ البنك الأهلى والسيد/ محمد أمين فكرى سكرتير عام البنك ومستر هاليت أحد موظفيه

٣٣ — وفى مساء الأحد ٢٣ فبراير اجتمع رئيســـا الوفدين للتعارف وتبادل الرأى بوجه عام وقد تم الاتفاق فى ذلك الاجتماع على أنه يحسن فى المناقشات القادمة تفادى الجدل السياسى البحت لأنه لن ينتج عنه أية فائدة فضلا عما قد يخلفه فى النفوس من أثر سيء واتفق على أن يتجنب الطرفان على سبيل التحديد ما رددته بعض الدوائر البريطانيـــة ــ مسئولة وغير مسئولة ــ من أن بريطانيا قد دافعت عن مصر مع أن جزءا كبيرا من الرأى العام المصرى يعتقد أنه لولا وجود الجيوش البريطانية فى مصر لتجنبت مصر كل آثار الحرب كما فعلت تركيا والسويد .

٣٤ — عقد الوفدان اجتماعهما الأول فى مساء الاثنين ٢٤ فبراير وقد افتتحه محمود الدرويش بكلمة جاء بها :

سادتى :

انه لمن دواعى سرورى الكبير أن أرحب بكم فى بلادنا وأن أرجو لكم اقامة هنيئة بها .

« وأننى لأجد من واجبى أن أصرح بأننى مدين بالفضل لوزير ماليتكم العظيم فان ما أعرفه من علم الاقتصاد يرجع لتعاليمه وقد كان لى الحظ فى أن أستنير بنصائحه كلما كنت فى حاجة اليها .

« ونحن من جانبنا قد حظينا بمعاونة محافظ البنك الأهلى المصرى ــ سير فردريك ليث روس ــ الذى يؤسفنى أن أصرح بأن وعكة بسيطة قد منعته من الحضور اليوم ولكنى آمل أن يشغل مكانه هنا صباح باكر » .

وبعد تقديم باقى أعضـــاء الهيئة المصرية الى رئيس وأعضاء الهيئـــة البريطانية قال الدرويش :

« اننى شخصيا لم أفقـــد اتصالى بتطورات الأمور فى انجلترا وقد تتبعت بعناية كبيرة تلك التطورات فى نواحيهـــا السياسية والاجتماعية والمالية . وفى وسعكم أن تتوقعوا أننا جميعا فرقة متنبهة الى سير الأمور فى انجلترا والى صعوباتها الماضية والحاضرة والمتوقعة .

« ونحن نعرف أيضا أن سير ولفرد ايدى قد زار بلدنا فى مرة سابقة أثناء الحرب وهو لذلك مدرك لأحوالنا .

« وأرجو أن يسمح لى بأن أنوه بادراك وتقدير مستر جونسون فى كل الأوقات لظروفنا كما أن تعاونى مع مستر ايلف ـ على قصر أجله ـ يجعلنى أشعر بأننا سنجد منه صديقا وشريكا معوانا .

« وقـــد سرنى ما سمعته منك (سير ولفرد ايدى) بالأمس من أنك تود أن تشعر بأن الفريقين يكونان فى الحقيقة هيئة واحدة تعالج مسألة مشتركة وأننى أرحب من جانبى بهذه الروح الطيبة وستجدنا مستجيبين لرغبتك .

« ولن يضايقنا ابداء الرأى بالصراحة التامة . اذ نحن فى الواقع لجنة من الخبراء اعتادوا تعهد الوقائع والأرقام ولن يضايقنا البتة سماع أشياء ليست فى صالحنا كما أننا نأمل أنه ـ من جانبكم ـ لن يضايقكم أن نؤدى فى صراحة تامة ما نشعر به أو نعتقده . اذ أن ما يهمنا فى الوقائع هو نجاح مداولاتنا .

« غير أننا يجب أن نحاول تفادى ماسميته بالأمس المجادلات السياسية . اذ أننى معتقد بأننا لسنا فى حاجة الى الاشتباك فيهـــا ولو أن لموضوعنا ولا شك نواحيه السياسية .

« واننى ـ مرة أخرى ـ أرحب بكم وأبدى أملى بأن نتيجة مناقشاتنا ستكون مرضية للطرفين » .

٣٥ ـ رد سير ولفرد ايدى مبديا تقديره للجو الودى الذى تبدأ فيه المحادثات وشكر الدرويش على كلمة الترحيب التى ألقاها وقال :

« اننا جميعا نواجه مهمة شاقة غير أنه لما يوجب الارتياح أن جانبـــا

كبيرا من العمل التمهيدى قد تم تواسطة الادارات الحكومية أو درس فى الأوساط العلمية وأيضا بواسطة المناقشات الدولية مما يمهـــد السبيل لمناقشاتنا الحالية .

« ولقد تفضلت (الدرويش) بالموافقة على ما قلته بالأمس : وهو أننى آمل أن يعمل الطرفان كهيئة واحدة تحاول أن تجد حلا لمسألة تواجهها . وأننى أكرر هذا الأمل وأوافق بالتأكيد على أن المناقشات الصريحة مؤدية الى أطيب النتائج .

« وقـــد سبق لنا جميعا أن زرنا البلد . ولدينا فكرة من مسائلكم مثلما لديكم فكرة عن مسائلنا ونحن جميعا مدركون لأهمية المناقشات كما أننا خدام لحكومتينا ومن واجبنا لهما ــ وبالنظر لأهمية الموضوع ــ أن ننظر حولنا لعلنا نصل الى الحل المرضى .

« وأننى لأرجو أن تسمح لى مرة أخرى بأن أشكرك بالنيابة عن وفدنا على تحيتك وبأن أشكر جو مصر الجميل الذى يختلف اختلافا بينا عما تسر به انجلترا الآن » .

٣٦ ــ وقد عقدت الجلسة الثانية فى صباح الثلاثاء ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٧ فتناول سير ولفورد ايدى موضوع المحادثات وقال :

٣٧ ــ « ان موضوع الأرصدة الاسترلينية مرتبط حتما بموضوع عام هو موضوع ميزان مدفوعات المملكة المتحدة .

« ولذلك فانه من الضرورى شرح التغيير الكبير الذى ادخلته الحرب على مركز بريطانيا المالى الخارجى .

« وقد احتاجت بريطانيا دائما الى استيراد جميع غذائها ومواردها الخام فيما عدا الفحم وكانت قبل الحرب تدفع ثلثى قيمة هذه الواردات من صادراتها والثلث بواسطة الايراد الخفى من استثماراتها الخارجية ومن النقل البحرى والخدمات التجارية . وقد كان يتخلف فائض صـــغير كان كافيا لتشييد احتياطى مركزى ــ متواضع حقيقة ــ ولكنه ــ مع حسن الادارة ــ كان كفيلا بدعم مركز الاسترلينى كعملة دولية فى أوقات الشدة .

٣٨ ــ « الى أن جاءت الحرب واحتاج الأمر الى تركيز الجهود فيها مما أدى الى ضغط الصادرات التجارية الى ثلث حجمها قبل الحرب . كما

آن الضرورة ألجأتنا ـ قبل نظام الاعارة والتأجير ـ الى التصرف فى جانب كبير من استثماراتنا الخارجية القابلة للتصرف وذلك بقصد تسوين مشترياتنا من العتاد الحربى والأغذية والمواد الخام . كما أن البلاد التى حصلت بسبب الحرب على ميزان مدفوعات لصالحها مع المملكة المتحدة سددت جانبا من ديونها الاسترلينية ، وبذلك زادت الخفض الذى حدث فى ايرادنا السنوى من العملة الأجنبية .

٣٩ — « وقد تجاوز ايراد المملكة المتحدة الصافى فى سنة ١٩٣٨ من الاستثمارات الخارجية ٢٠٠ مليون جنيه فنزل ـ برقم تغيير القيم ـ الى ١٧ مليون جنيه فى سنة ١٩٤٥ وقدر الايراد المتوقع من الايرادات الخفية فى سنة ١٩٤٧ بسبلغ ٧٥ مليون جنيه فقط .

٤٠ — « وقد كان متوسط الايراد من الملاحة البحرية ١٠٥ مليون جنيه فى السنة لفترة ١٩٣٦/١٩٣٨ فأغرق بسبب الحرب نصف الأسطول التجارى الذى كان قبل الحرب . حقيقة كانت اعادة بنائه جارية غير أن التقديرات تدل على أن صافى الايراد من الملاحة سيكون صغيرا فى سنة ١٩٤٧ . وكذلك قاوم الصدمة الى حد كبير الايراد الناشىء من العمولات ومن التأمين ولكنه لم يكن كافيا لتعويض الخسارة الجسيمة فى الايراد من الاستثمارات .

٤١ — « كان الرصيد المركزى للذهب والدولارات عند نشوب الحرب ٦٠٥ مليون جنيه ولكنه باكمله تقريبا لقى المصير الذى لقيته الاستثمارات الخارجية حتى انه هبط ـ قبيل تطبيق نظام الاعارة والتأجير والمساعدة المتبادلة ـ الى ٣مليون جنيه فقط فى ابريل سنة ١٩٤١ . حقيقة لقد ساعد هذان النظامان على تخفيف الضغط على مواردنا من العملات الأجنبية ولكن مصروفاتنا الضخمة بالدولار فى القارة الأمريكية استمرت بعد تطبيق نظامى الاعارة والتأجير والمساعدة المتبادلة . وقد انصبت تلك المصروفات بأكملها على مواد الحرب الضرورية لا للملكة المتحدة فحسب ولكن للحلفاء والشركاء أيضا .

٤٢ — « وقد اعيد تكوين الاحتياطى من الذهب والدولارات حتى

بلغ فى سنة ١٩٤٥ : ٤٥٠ مليون جنيه وقد كان مصدر ذلك الى حد كبير مصروفات جيوش الولايات المتحدة فى المملكة المتحدة وفى منطقة الاسترلينى . وولكن كانت الالتزامات الخارجية فى سنة ١٩٣٩ : ٤٧٦ مليون جنيه يقابلها احتياطى قدره ٦٠٥ مليون جنيه فهبط الاحتياطى فى سنة ١٩٤٥ الى ٤٥٠ مليون جنيه بينما ارتفعت الديون الخارجية الى ٣٫٥٠٠ مليون جنيه .

٤٣ — « هذا وقد أعطت المملكة المتحدة جزء كبيرا من المواد التى قدمتها الى حلفائها وشركائها بدون مقابل . وقد تجاوزت قيمة الاعارة والتأجير من الولايات المتحدة والى المملكة المتحدة وبلاد الكومنولت البريطانى ٧٥٠٠ مليون جنيه بقليل وقد بلغت قيمة المساعدة (المتبادلة) التى قدمتها المملكةالمتحدة ١٥٠٠ مليون جنيه وهو رقم يمكن وضعه بكل سهولة بأزاء مساهمة الولايات المتحدة بمقتضى الاعارة والتأجير وخاصة اذا لوحظ الدخل القومى لكل من الدولتين .

٤٤ — « ان الأرصدة الاسترلينية لا تمثل وارداتنا الضرورية لمجهود الحرب فحسب بل تشمل أيضا مشترياتنا التى أستهلكت محليا (أى فى داخل الدولة الدائنة) وكذلك المنشآت والخدمات المحلية وما يقابل بالاسترلينى العملات المحلية التى قدمت لدفع ماهيات الجند فى كافة ميادين الحرب .

٤٥ — واجهت المملكة المتحدة عند نهاية الحرب المسائل التالية :

(أ) اعادة انشاء تجارة الصادر وزيادتها بشكل دائم فمن الواجب ان يخصص ٢٥ ٪ من مقدرة المملكة المتحدة على الانتاج لانتاج مواد التصدير . وبما ان جانبا من انتاج المملكة المتحدة لازم للسوق المحلية وحدها فان الصناعات القادرة على التصدير يجب أن تضع سياستها على أساس نسبة للتصدير تتجاوز ٢٥ ٪ بكثير وليس هذا الوضع وقتيا انما يجب أن يصبح تركيز الجهود فى التصدير مظهرا دائما للنشاط الصناعى فى المملكة المتحدة اذ انه بدون الصادرات لن يتسنى لها الحصول على الأغذية والخامات .

(ب) صادرات المملكة المتحدة التجارية يجب أن تفى بحاجاتها من

الواردات وذلك بسبب ما فقدته من الايراد الخفى ، كذلك لسداد الدين .

(جـ) ان الاحتياطى من الذهب والدولارات يبلغ ١٢ ٪ فقط من الارتباطات الخارجية .

(د) استمرار المصروفات الحكومية الضخمة لأغراض السلم مثل الاشتراك فى المؤسسات الدولية كهيئة الاغاثة والتعمير والمساهمة فى اعادة اقتصاد المانيا فى أضيق الحدود لا لخدمة مصالح المانيا ولكن بقصد المعاونة فى نهوض اوربا اقتصاديا وهو ما يجب ان يثير اهتمام مصر نظرا لما للسوق الأوربية من الأهمية لبعض السلع المصرية كالقطن .

٤٦ — وفى الداخل كان على المملكة المتحدة أن تواجه موضوع تحويل اقتصادها الذى كان مركزا فى أغراض الحرب .

٤٧ — ازاء هذه الحالة على المملكة المتحدة ان تسلك أحد سبيلين :

الأول — محاولة تخطى تلك الصعوبات بمواردها الخاصة . وكان مؤدى هذا ـ فضلا عن اجراءات أخرى ـ تجميد كافة الأرصدة الاسترلينية لسنوات عديدة ، كان مؤداه أيضا ارجاء نظام التجارة متعددة النواحى ـ وهو الذى كانت كافة الدول تبنى عليه آمالها بعد الحرب ـ لأن احدى الدول الكبرى لم تكن فى وسعها أن تعاون فى تطبيقه . وهذه الحالة كانت تعرض مصر لأخطار جسيمة اذ أن كل حملة الأرصدة الاسترلينية كانوا معرضين لتعطيل برامجهم الانشائية بل والى انحلال اقتصادهم . كما أن الشعب البريطانى كان معرضا لتضحيات تتجاوز فى شدتها هذه الصعوبات .

الثانى — طلب المساعدة المالية من الدولة الوحيدة القادرة على تقديمها فى حدود كافية .

٤٨ — « فى وسط هذه الظروف ـ وبعد بحث الأمر بالعناية الكافية ـ قررت حكومة المملكة المتحدة أن تتقدم الى أمريكا بطلب قرض . وهى

لم تطلب القرض سعيا وراء مصالحها الخاصة وحدها . انما كان ذلك القرض يمثل مساهمة الولايات المتحدة فى نهوض المملكة المتحدة وفى نهوض جزء كبير من العالم كان يعتمد على المركز المالى للمملكة المتحـــدة . وكانت الالتزامات التى أخذتها المملكة المتحدة على عاتقها فى اتفاقية القرض تمثل نصيبها فى تحقيق الغرض نفسه . وقد أعطاها القرض فسحة من الوقت تحاول فيها اعادة مركزها الخارجى وبالتالى دعم نظام التجارة الخارجية .

٤٩ — « وقد نظم اقتصاد المملكة المتحدة على أساس زيادة مقـــدار الصادرات الذى بلغ رقمه القياسى فى آخر سنة ١٩٤٦ : ١١١ مقارنا برقم ١٠٠ للسنوات الثلاث ١٩٣٦/٣٨ ، وكان الهدف لسنة ١٩٤٧ : ١٤٠ على أساس ١٠٠ أيضا للسنوات ١٩٣٦/٣٨ .

٥٠ — « أما الواردات فقد كان حجمها فى سنة ١٩٤٦ : ٧٠٪ فقط مما كانت عليه فى السنوات ١٩٣٦/٣٨ وهى ربما بلغت فى سنة ١٩٤٧ : ٨٠٪ . كما أن صافى مصروفات الحكومة فى الخارج قدر فى سنة ١٩٤٧ بمبلغ ١٧٥ مليون جنيه .

٥١ — « وقد ترتب على استعداد شعب المملكة المتحدة للاستغناء عن السلع الاستهلاكية ولقبول مستوى فى الغذاء يقل عما كان عليه قبل الحرب — ترتب على ذلك تحسن محسوس فى ميزان مدفوعات المملكة المتحدة . ولكن هذا التحسن أخفى حقيقة لها أهميتها فى المباحثات الحالية . اذ نشأت مشكلة حادة وهى مشكلة الدورلار لأن ٤٢٪ من واردات المملكة المتحدة تأتى اليها من البلاد الغربية ولكن ١٤٪ فقط من صادراتها تذهب الى تلك المناطق ، وقد كان لمشكلة الدولار سببان لم يلتفت اليهما عند عقد اتفاقى القرضين مع الولايات المتحدة وكندا اذ افترض حينئذ أن جزءا كبيرا من العالم قد قارب مرحلة التحويل المتعددة النواحى لعملائه كما أن بلادا كثيرة كانت تتوقع أن تصلها قروض رأسمالية من البنك الدولى للانشاء والتعمير ولم تتحقق آمالها اذ أن البنك لم يكن قد بدأ عملياته بعد كما أن صندوق النقد الدولى لم يكن قد أعلن بعد استعداده للقيـــام بعمليات التبادل ، ولذلك فان حالة السوق البريطانية ومركز العملة فى بريطانيا كانت أسوأ بكثير مما كان متوقعا .

٥٢ — « من جهة أخرى كان يظن أن المملكة المتحدة ستكون أقل اعتمادا فى قضاء حاجاتها الرئيسية على القارة الأمريكية غير أن هذا الأمل لم يتحقق أيضا . يضاف الى كل ذلك ارتفاع الأسعار فى أمريكا ارتفاعا كبيرا عما كان عليه عند ما عقدت اتفاقيتا القرضين ولذلك فان المملكة المتحدة تسير فى استهلاكهما بمعدل أكبر مما كان منتظرا » .

٥٣ — ثم أشار رئيس الوفد البريطانى الى الحالة الداخلية فى بريطانيا والى أزمتى الفحم والكهرباء وقتئذ وانتهى الى أن الحالة الخارجية والداخلية المشار اليها قد وضعت حدا لمقدرة المملكة المتحدة على الوفاء بمديونيتها الخارجية منوها بارتباط مصلحة حائزى الأرصدة الاسترلينية بالحالة فى المملكة المتحدة التى لا يمكن فى نظره تجنبها عند تقرير طرق وسرعة توفيتها بتلك الالتزامات .

٥٤ — وتدرج سير ولفرد ايدى الى صميم الموضوع وقسمه الى جزأين :

(١) مبلغ الدين والفوائد .

(٢) كيفية أدائه .

٥٥ — أما بالنسبة لموضوع الدين : فيتلخص موقف الوفد البريطانى وقتئذ فى أن الظروف التى أحاطت بتكوين الأرصدة وتراكمها وكذلك ظروف بريطانيا المالية تستدعى تساهلا كبيرا لا فى طريقة تجميد الأرصدة والفائدة المستحقة عليها فحسب بل فى أصل الدين نفسه للاعتبارات التالية :

(ا) ان ميزان مدفوعات بريطانيا لا يساعدها على تحمل العبء الذى وضعته على عاتقها المديونية الكبيرة التى تخلفت عن الحرب .

فقد بلغ الدين الخارجى الذى استدانته أثناء الحرب حوالى ٣٫٥٠٠ مليون جنيه استرلينى يضاف اليه القرضان الأمريكى والكندى وما تحتاج اليه فى العادة من أغذية ومواد خام . كل ذلك يجب أن يؤدى من صادراتها التى يجب أن تزيد فى الحجم ٧٠ ٪ عما كانت عليه قبل الحرب (سنة ١٩٣٨ بالتحديد) وهى لم تبلغ بعد وبرغم المجهود الكبير الذى بذل منذ نهاية الحرب سوى ١١٠ بالنسبة لرقم ١٠٠ فى سنة ١٩٣٨ .

٥٦ — لذلك فان الوفد البريطانى يرى أنه لو روعيت الاعتبارات المتعلقة بتجارة بريطانيا الخارجية وحدها لما وسعه أن يشير على حكومته بدفع أى شىء من الأرصدة . ولكن اعتبارات أخرى خاصة بالعلاقة بين المملكة المتحدة ودائنيها — خاصة فى منطقة الشرق الأوسط التى تهمها كثيرا من الناحية التجارية — تجعلهم يمتنعون عن تقديم هذه المشورة الى الحكومة البريطانية .

ولكنهم يخشون أنه لن يكون فى وسعهم الاشارة بدفع الدين كاملا ، بل يخشون أيضا أن الأقساط التى سيكون فى وسع الحكومة البريطانية دفعها يجب أن تكون متواضعة جدا اذا كانت تلك الحكومة تأمل فى الوفاء بتعهداتها .

٥٧ — (ب) ان السلع والخدمات التى قدمت لبريطانيا أثناء الحرب وترتب عليها تراكم الأرصدة الاسترلينية قدمت بأسعار متضخمة ، أما السلع التى ستقدمها بريطانيا وفاء لدينها فانها ستقدمها بأسعار منخفضة نسبيا ، ولذلك فان بريطانيا ستدفع — فضلا عن الفائدة — أكثر مما أخذت وليس هذا من العدل فى شىء .

٥٨ — وقد بان منذ بدء المناقشات أن الوفد البريطانى يقدم هذه الحجة لا لاعتقاده فى قوتها بل لأنها سبق أن رددت ويمكن القول بأنه أظهر فى نهاية المناقشات أنه لا يعطيها وزنا كبيرا .

٥٩ — (جـ) أن الرأى العام البريطانى — حكومة وبرلمانا وشعبا — يعتقد أن هذه الأرصدة هى فى حقيقتها ديون حرب ولذلك فانه يجب أن يراعى فى أدائها النصيب النسبى للدائنين والمدينين فى مجهود الحرب . وقد أعطى الوفد البريطانى لهذا الرأى أهمية كبرى فى المناقشات حتى أنه يمكن القول بأنه كان أساس اقتراحه الخاص بتخفيض أصل الدين . وهو فى هذا يستند — الى حد ما — الى ما جاء فى اتفاقية القرض الأمريكى لبريطانيا (فى ديسمبر سنة ١٩٤٦) بخصوص تسوية الأرصدة الاسترلينية من أن الدائنين ينظرون — كل حسب ظروفه — فى اعادة النظر فى تلك الديون غير أن

الوفد البريطانى سلم بأن هذه الاتفاقية لا تقيد الدائنين اذ أنهم لم يكونوا طرفا فيها .

٦٠ — كان موقف وفد مصر منذ البداية واضحا وحاسما فى موضوع تخفيض أصل الدين فقد أبان أنه ليس على استعداد للاشارة على حكومته بأن تتسامح فى هذه الناحية وأنه اذا لم يسلم الوفد البريطانى بذلك فانه يجب ألا يأمل فى أن تؤدى المناقشات الى نتيجة طيبة .

٦١ — (أ) فأما بالنسبة لميزان مدفوعات بريطانيا : فقد أبان وفد مصر أن الموقف تحسن كثيرا عما كان عليه فى ديسمبر سنة ١٩٤٥ عند ما عقدت اتفاقية القرض الأمريكى لبريطانيا بل أنه تحسن كثيرا عما كان عليه فى صيف سنة ١٩٤٦ . وأبان أن التحسن فى الانتاج كان أكثر وضوحا فى تلك الصناعات التى تعتمد عليها بريطانيا فى صادراتها وبالتالى فى ميزان مدفوعاتها . وأضاف أنه ينتظر أن يخف العبء على عاتق بريطانيا اذا ما خففت من التزاماتها الحربية فى جهات العالم المختلفة خاصة فى الشرق الأوسط .

٦٢ — (ب) الأسعار : لم نجد كبير عناء فى دفع الحجة المبنية على اختلاف الأسعار وفى تبيان أن السلع والخدمات التى قدمت لبريطانيا قد أعطيت بأسعار تقل عن مستوى الأسعار فى بريطانيا فى سنة ١٩٤٧ . وقد كان الرأى مستندا الى بحث احصائى دقيق لمتوسط الأسعار فى مصر وفى بريطانيا قبل الحرب (يونية — أغسطس سنة ١٩٣٩) وفى السنوات ١٩٤٠ — ١٩٤٥ التى تراكمت فى أثنائها الأرصدة مقارنة بالأسعار فى بريطانيا سنة ١٩٤٧ ، مما يؤدى الى أن حقيقة الواقع هى أن بريطانيا ستعطى مصر أقل مما أخذت وهذا فى ذاته تخفيض لأصل الدين يجب الاعتراف به وبأن مصر اذا لم تتمسك به عند عمل التسوية فأننا نكون قد أبدينا الكثير من التسامح .

٦٣ — ولم يوافق وفد مصر على أن الأسعار سوف تتجه الى النزول فى بريطانيا كما هى العادة فى أعقاب الحروب اذ أن الأسعار كانت قد ضغطت بوسائل مصطنعة أثناء الحرب الأخيرة ولذلك ولما يبدو من

اتجاهات فى الناحية الاجتماعية وما يترتب عليها من زيادة فى الأجور ونقص فى ساعات العمل وبالتالى زيادة فى تكاليف الانتاج فانه لم يكن ينتظر أن تتجه الأسعار فى بريطانيا الى النزول ، هذا الى ما قيل وقتئذ من أنهـا عكست سياستها التقليدية وأصبحت تسعر السلع للصادر بأعلا من أسعارها فى الداخل .

٦٤ — كل ذلك كان يبرر توقع اطراد الزيادة فى الأسعار فى بريطانيا بعد الحرب بدلا من نزولها وقد حدث ذلك فعلا .

٦٥ — المجهود المشترك فى الحرب : هنـا كان موقفنا حاسما فقـد تمسكنا بضرورة اتخاذ نصوص معاهدة سنة ١٩٣٦ أساسا لتقدير مجهود مصر فى الحرب ولم تفد أية محاولة لزحزحة وفد مصر عن ذلك الموقف ، ولم يجد الوفد كبير صعوبة فى تبيان أن جهود مصر تجاوزت بكثير ما كان متوقعا منها وأنها بلغت أقصى حدود التضحية ولذلك فانه لا يوجد أى مبرر لطلب تضحيات أخرى من جانبها .

٦٦ — ولم يكتف وفد مصر بتنفيذ الحجج التى قدمها الوفد البريطانى لتأييد وجهة نظره فى تخفيض الأرصدة المصرية فتقدم من جانبـه بحجج اضافية تؤيد وجهة نظره فى عدم تخفيض الدين ، وسأسردها مفصلة عند الكلام عن مفاوضات الأرصدة فى لندن فى يونية سنة ١٩٤٧ .

٦٧ — ولقد بذل مستر « كوبولد » (نائب محافظ بنك انجلترا وقتئذ والذى عين فيما بعد محافظا للبنك) وكان عضوا فى الوفد البريطانى — بذل مجهودا كبيرا فى شرح طريقة ظنها عملية لمعالجـة الموقف الذى يتخلف عن تخفيض الأرصدة وهى سحب سندات على الخزينة البريطانية من محفظة البنك الأهلى وايداع سندات على الخزينة المصرية فى مكانها .

٦٨ — قلنا أن اقتراح كوبولد ربما كان عمليا على الورق وفى بلده (انجلترا) ولكنه لا يصلح أساسا لسياسة عملية فى مصر ومع مراعاة حالة السوق المالية المصرية وأضفنا أنه بغرض أن هذا الحال كان ممكن التطبيق فى مصر فأننا لسنا على استعداد للاشارة على حكومتنا باتباعه اذ مؤداه أن الشعب المصرى المسكين يوضع على عاتقه عبء جديد بينمـا هو لم

يستفد من ظروف الحرب ولا من الأرصدة بل قاسى الأمرين من جرائهما فى شكل ارتفاع الأسعار وقلة السلع والمواد الغذائية وزيادة الفوارق بين الايرادات اتساعا عما كانت عليه قبل الحرب .

قلنا أن معنى هذا الحل أن الذى ضحى وقاسى فى أثناء الحرب هو الذى سيتحمل عبء التخفيض بينما تجنبه تلك الفئة القليلة التى أثرت بسبب الحرب .

٦٩ — حل كهذا لا يمكن أن تقدم عليه الحكومة المصرية فضلا عن أننا نجده صعب التنفيذ فى ظروف سوقنا المالية .

٧٠ — ومما يؤسف له أن موضوع تخفيض أصل الأرصدة المصرية خيم على ما تلا الجلسات الأولى من اجتماعات القاهرة ، ولقد حاولنا أن نحول دون فشل المحادثات بسبب اختلاف وجهات النظر بصدد هـذا الموضوع فوافقنا على اقتراح رئيس الوفد البريطانى تركه مؤقتا والانتقال الى حيث النواحى الأخرى لموضوع الأرصدة وهى :

٧١ — (١) أداء جزء من الدين فورا : وكانت الطرق التى اقترحناها تحقيقا لذلك :

(أ) شراء الحكومة المصرية لمخلفات الجيوش البريطانية ولم ندع الجانب البريطانى فى شك من أن هـذا الاقتراح لا يجب أن يترتب عليه عليه تخفيض فى أصل الدين عن طريق دفع أسعار أعلا من الأسعار الحقيقية لتلك المخلفات .

(ب) تحويل سداد قيمة ما هو تحت يد الفرنسيين من سندات الديون المصرية (الموحد ـ المستاز الخ) وأداء كوبونات البنـك العقارى وغيره التى لم تسدد أثناء الحرب الى عاتق بريطانيـا خصما من الأرصدة .

(جـ) نقل الأسهم والسندات المملوكة للحكومة البريطانية ولأفراد مقيمين فى المملكة المتحدة فى شركات تعمل فى مصر ـ نقلها الى مصر خصما من أصل الأرصدة .

وذكرنا على سبيل الأمثلة أسهم البنك الأهلى وشركة الانجلو اجبشيان أويلفيلدز وشركة قنال السويس .

٧٢ — ولم نسمع من الوفد البريطانى ردا على اقتراحاتنا سوى أنها لن تكون مقبولة من الحكومة البريطانية !

٧٣ — (٢) أما بالنسبة لسعر الفائدة فقد تبين الجانب البريطانى أن تخفيضها ليس عمليا ولا عادلا بالنسبة للأرصدة التى فى أيدى الأفراد بل ولا حتى بالنسبة لأرصدة البنوك التجارية ، كما أن محافظ البنك الأهلى أبدى أن تخفيضها الى المستوى المرغوب (من متوسط ١١/٤٪ الى ٢/١٪) بالنسبة لأرصدة البنك الأهلى معناه تصفية البنك الأهلى .

٧٤ — لقد تبين لنا — ولما يمض على بداية المحادثات وقت طويل — أن البون اشاسع بين وجهتى النظر ، ولذلك وافقنا — كما قدمت — على اقتراح رئيس الوفد البريطانى الاكتفاء فى تلك المرحلة باتفاق مؤقت (أسوة بما حدث بالنسبة لأرصدة الأرجنتين) لمدة خمس سنوات مثلا يستعرض الموقف فى نهايتها لعقد اتفاق نهائى .

٧٥ — أظهرنا استعدادنا لقبول الفكرة ولكن بالشروط التالية :

(ا) أن يؤدى جانب من أصل الدين فى الحال من مخلفات الجيوش البريطانية ورءوس الأموال البريطانية المستثمرة فى مصر وبتحويل بعض الدفعات الواجبة الأداء فى فرنسا وغيرها الى عاتق بريطانيا .

(ب) أن نضمن عدم تغير قيمة الدين على الأقل الى نهاية الفترة المؤقتة التى اتفق على أن تنتهى فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ .

(ج) أن تتخذ من الآن الاجراءات الكفيلة بدعم غطاء البنكنوت المصرى وقد أبنا أننا سنتمسك بأن يؤدى جزء من القسط السنوى بالذهب ، وذلك الى أن نصل الى الحدود التى ستقرر فى التشريعات التى سنصدرها لتنظيم سياستنا النقدية .

٧٦ — ولما تبين لنا أن الجانب البريطانى لم يظهر ما كان متوقعا من مدين يجدر به أن يحاول ملاقاة دائنه فيما أبداه من رغبات بل لم يظهر

شيئا مما أظهرناه من حسن استعداد بقبولنا اتفاقا مؤقتا وشراء مخلفات الجيوش البريطانية ـ لما تبين لنا أن الجانب البريطانى لاتحدوه الرغبة فى الأخذ والعطاء التى يجب أن تسود كل مفاوضة ، لم نجد فائدة فى اطالة المناقشات واتفق الرأى على عقد جلسة نهائية فى ٣ مارس سنة ١٩٤٧ .

٧٧ — وفى تلك الجلسة لم نخف الأثر الذى تركته فى نفسنا تلك المفاوضات اذ شعرنا بأنه لم يحدوها ذلك الاستعداد للاخذ والعطاء الذى يجب أن يسود كل مفاوضة وأننا لم نقابل من الجانب البريطانى بمثل الروح الطيبة التى أظهرناها وانه لا يتسنى بمثل موقف الوفد البريطانى الوصول الى نتيجة مرضية فى أية مفاوضات .

٧٨ — واذا كان الأمر لا يحتمل من جانبنا تأجيلا فى نواحى تستدعى قرارات سريعة فاننا أعلنا الجانب البريطانى :

(ا) بأن الحكومة المصرية لا تعتبر نفسها مقيدة بالموقف الذى وقفناه فى محادثاتنا بخصوص مخلفات الجيش البريطانى .

(ب) بأن موضوع تموين القوات البريطانية فى مصر وتمويل هذه العملية كان محل بحث وأن هذا البحث قد أوقف لما له من ارتباط بموضوع الأرصدة . ولما كنا لم نصل الى نتيجة فى مباحثاتنا الخاصة بالأرصدة فاننا سنتناول موضوع تموين الجيوش باعتباره موضوعا قائما بذاته ويتطلب علاجا سريعا .

(ج) ان الحكومة المصرية تحتفظ لنفسها باتخاذ الاجراءات التى تراها كفيلة لدعم غطاء البنكنوت المصرى دون انتظار لمباحثات أخرى فى موضوع الأرصدة .

٧٩ — وهكذا انقضت تلك المرحلة الهامة فى مفاوضات الأرصدة ومع أنها لم تنته الى حل فانها على الأقل أبانت لكل من الطرفين موقف الطرف الآخر .

٨٠ — كانت الخزانة البريطانية فى ذلك الوقت على اتصال بحكومة الهند بخصوص الأرصدة الهندية واتفق على أن تستأنف المفاوضات

الخاصة بها (والتى كانت قد بدأت قبيل المباحثات التى حدثت فى القاهرة فى أواخر شهر فبراير سنة ١٩٤٧) ــ تستأنف فى لندن فى ربيع ذلك العام وقد تساءل رئيس البعثة البريطانية قبيل رحيله من مصر عما اذا كنا على استعداد لاستئناف المفاوضات الخاصة بالأرصدة المصرية فى لندن فى الوقت نفسه تقريبا ، واقد كنا نفضل ــ من قبل اعطاء رأى ايجابى ومن قبل الدخول فى مفاوضات جديدة ــ ان نعرف ماذا سيكون اســـاس تلك المفاوضات وكنا نود أن تراعى الأسس التالية من قبل بدء المفاوضات :

(ا) طرح موضوع تخفيض الأرصدة جانبا ونهائيا .

(ب) دفع جانب من الدين بتحويل الممتلكات التى لبريطانيا فى مصر الى مصر .

(جـ) اعطاء الضمان بألا تتأثر قيمة الأرصدة بتخفيض فى قيمة الجنيه الاســترلينى (وهو ما تعــورف على تســميته بشرط الذهب أو The Gold Clause

٨١ ــ غير أن تتابع الحوادث وقرب الموعد الذى حددناه للاستقلال بنظامنا النقدى (منتصف يولية سنة ١٩٤٧) جعلنا نعود الى المفاوضات فى لندن فى يونية من ذلك العام من قبل الاتفاق على تلك الأسس .

٨٢ ــ كنا نهدف وقتئذ الى أمور ثلاث :

(ا) الخروج من منطقة الاسترلينى ثقة منا بأن الاقتصاد المصرى ــ على تواضعه ــ كان أقوى من الاقتصاد البريطانى .

(ب) تأميم البنك الأهلى .

(جـ) دعم غطاء البنكنوت المصرى توطئة لفصل الجنيــه المصرى عن الاسترلينى .

٨٣ ــ ولقد حققنا فى ذلك الوقت الهدف الأول (الخروج من منطقة الاسترلينى والاستقلال بالرقابة على ما يلزمنا من نقد أجنبى وتنظيم تجارتنا الخارجية) وادارة ميزان مدفوعاتنا .

٨٤ — بدأت المفاوضات الثانية فى لندن فى ٦ يونية سنة ١٩٤٧ وتكون الوفد المصرى من السيد/ عبد الفتاح عمر ـ رئيسا ،

محمود الدرويش ـ ومحمد على نمازى ـ وعبد الحكيم الرفاعى — وحسين الغمراوى أعضاء .

ليون ديشى — وعلى الجريتلى — وعبد الرحيم المليجى سكرتيرين .
وانضم اليه كمستشارين من البنك الأهلى .
سير فردريك ليث روس ـ محافظ البنك .
محمد أمين فكرى ـ سكرتيره العام .
الدكتور ن . كوشنر ـ مدير قسم البحوث .

وانضم اليه بعد ذلك السيد/ سامى أبو الفتوح السكرتير الأول بالسفارة المصرية فى لندن .

٨٥ — وشكل الوفد البريطانى برياسة الدكتور هيوج دولتن وزير الخزانة ـ رئيسا ومن :

سير ولفرد ايدى ، ومستر رو داتون ، ومستر و . أ . ايلف — من الخزانة البريطانية .

مستر ن . م . بتلر ـ من وزارة الخارجية .
مستر ب ـ س . بيل من بنك انجلترا .

مستر ب . أ . فيجرز ، مستر و . س . ووكر ـ سكرتيرين من الخزانة البريطانية .

٨٦ — فى الجلسة الأولى التى عقدت فى مكتب وزير المالية البريطانى فى صباح الجمعة ٦ يونية سنة ١٩٤٧ تحدث الوزير قائلا :

« لابد لى أن أخبركم ـ بتلك الصراحة التامة التى مكنت الصداقة

بين بلدينا من التحدث بها ــ عن شعور الرأى العام البريطانى ازاء هذه الأرصدة الاسترلينية .

« اننا نعتبر أن من الواجب الغاء هذا الدين بالاتفاق فيما بيننا وذلك نظرا لما أدته بريطانيا ومجموعة الأمم البريطانية لمصر خلال الحرب ، اذ لولا ما قام به الجيش الثامن البريطانى والســلاح الجوى البريطانى والبحرية البريطانية فى الصحراوات وفى السماء وعلى مياه البحر الأبيض المتوسط لما كان وفد مصر هنا فى لندن الآن وما كانت محادثات كهذه تجرى بيننا اذ كان هتلر وموسلينى قد استوليا على مصر بالفعل وتقاضيا منكم جزية فادحة .

« ان الرأى العام البريطانى متمسك بهذا الرأى وهو أن مساهمتنا فى استقلال مصر اليوم يجعل مطالبتنا بأن ندفع لكم هذا المبلغ الطائل أمرا غير حقيقى ولا مبرر له ولا يصح أن يبقى هذا الدين قائما فى ميزانية العلاقات بين البلدين .

« لقد نشأ هذا الدين بأكمله عن حرب فقد كنا نبذل المال فى بلادكم لأننا كنا نحارب لكى نخرج منها وندفع عنكم عدوا متوحشا هو عدوكم وعدونا على السواء .

« واذا ما قلنا لكم انكم الآن أحرار وأمة مستقلة فى جماعة الأمم فما ذلك الا لأننا كسبنا المعركة فليس هذا سوى سرد لحقيقة من حقائق التاريخ وان قبور أصدقاء لكل منا نحن الجالسين على هذا الطرف من المائدة لتدل على الثمن الذى دفعناه وليس فى مقدور أحد أن يرد لنا هذا الثمن فهل يراد أن يقال لنا ان هناك ثمنا آخر علينا دفعه بالمال أو بالسلع وبمجهود مادى اضافى من جانب عمالنا ؟

٨٧ ــ « ان ديونا بمثل هذه الضخامة ليستغرق أداؤها جيلا أو أكثر من جيل على أى حال من الأحوال ، وان ديونا كهذه ليست ديونا بالمعنى المفهوم اقتصاديا .

« لقد قيل لنا اننا كنا مدينين عند نهاية الحرب بمبلغ ٣ر٥٠٠ مليون من الجنيهات تسعون فى المائة منه دين علينا لحلفائنا والمشتركين معنا فى الحرب ولا يستطيع أحد أن يصدق أننا قادرون — حتى لو أردنا — على تحصيل اقتصادنا الانتاجى بديون حرب لها مثل هذه الضخامة ، ديون لم تترك وراءها أية أصول منتجة تساعدنا على تسديدها .

٨٨ — « ان الادراك السليم والعدالة على السواء لينفران من ديون حرب كهذه وان من الحكمة الاعتراف بهذه الحقيقة من بداية الأمر اذ من المؤكد أنه لن يطول الأمد للاعتراف بها ، واننا نستطيع الاعتراف بهذه الحقيقة بالاتفاق فيما بيننا الآن أو ندع الحوادث ترغمنا على هـذا الاعتراف فيما بعد .

٨٩ — « وفوق ذلك فقد نص — فى البند العاشر من اتفاقية القرض الأمريكى لبريطانيا — على أن حكومتنا ستسعى لعقد اتفاقات مع كل من الدول صاحبة الأرصدة الاسترلينية — تختلف وفقا لظروف كل حالة — وذلك للوصول الى تسوية تغطى بها هذه الأرصدة ، التى يجب أن تعدل مساهمة فى تسوية ديون الحرب » .

٩٠ — وعندئذ سأل محمود الدرويش وزير المالية البريطانية ألم يتغير موقف حكومة الولايات المتحدة الآن عما كان عليه عندما عقدت اتفاقية القرض فأجاب الوزير ان الاتفاقية مازالت نافذة ولا يوجد سبب للاعتقاد بأنه قد اقترح تعديل عليها .

٩١ — احتفظ الجانب المصرى بتقديم رده على تصريح وزير مالية بريطانيا كتابة وأرسل الرد فى شكل مذكرة فى يوم الاثنين ٩ يونيـة وقد جاء به :

٩٢ — « تتضمن الأرصدة الحالية مبلغا معينا تجمع قبـل الحرب ولا يمكن أن يطبق عليه التخفيض .

٩٣ — « أما عن الأرصدة التى تجمعت خلال الحرب العالمية الأخيرة فان وفد مصر متمسك برأيه انها كذلك يجب ألا تخفض .

٩٤ — وقد قدمت حجتان لتبرير تخفيض الأرصدة :

٩٥ — ادعى أن المهمات التى قدمتها مصر والخدمات التى أدتها خلال الحرب قدمت بأسعار تضخمية تزيد كثيرا عما سيورد لمصر من سلع ويؤدى من خدمات تسديدا لثمنها ، وبعبارة أخرى ستحصل مصر على جنيهات استرلينية لها قوة أعلا من قوة الجنيهات المصرية التى قدمتها .

٩٦ — ان هذه الحجة لا تنهض دليلا بالامتحان الاحصائى :

٩٧ — « (١) أنها تستند الى الافتراض الآتى ، وهو أنه فى سنة ١٩٣٩ كانت الأسعار فى مصر والأسعار فى المملكة المتحدة فى مستوى واحد ومتى سلمنا بذلك فان من السهل أن ندعى أن مستوى الأسعار فى المملكة المتحدة قد ارتفع وقتا ما الى ١٣٠ فى المائة فقط مما كان عليه قبل الحرب بينما زاد فى مصر الى ٣٣٥ ٪ وأسهل من ذلك أن نستنتج الاستنتاج الآتى الذى فيه كل العزاء لنا وهو أن المملكة المتحدة ستدفع الى مصر ضعفى بل أكثر من ضعفى ما حصلت عليه من مصر من سلع وخدمات !

٩٨ — « أما من وجهة الحقيقة فان المستوى العام للأسعار كان فى مصر فى بداية الحرب أقل بمقدار محسوس عما يقابله فى المملكة المتحدة ، واذا فلا يمكن مقارنة الرقم القياسى لأسعار الجملة فى الولايات المتحدة وهو ١٣٠ أو ١٥٠ أو ٢٠٠ بالرقم القياسى عندنا وهو ٣٣٥ أو ٣١٥ أو ٣٠٠ .

واذا أخذنا أسعار ٣١ سلعة تعطى عينة جيدة لأغراضنا وقارنا أسعارها فى مصر بما يقابلها فى المملكة المتحدة لأسفرت المقارنة عن النتيجة الآتية التى تؤيد ما كان حقيقة معروفة للجميع وهى :

« اذا افترضنا أن الرقم القياسى لأسعار الجملة فى مصر فى المدة ما بين يونية — أغسطس ١٩٣٩ كان ١٠٠ لكان الرقم الذى يقابله فى المملكة المتحدة لنفس السلع وفى نفس المدة ١ر١٣٩ .

٩٩ — « (٢) ولكى تكون هذه الحجة مقبولة يجب أن تجرى المقارنة بين الأسعار فى مصر فى المدة ما بين ١٩٤٠ ، ١٩٤٥ حينما كانت

المهمات تورد الى المملكة المتحدة بصفة تكاد تكون مطردة وبين الأسعار فى المملكة المتحدة من التاريخ الذى يبدأ فيه السداد الى التاريخ الذى يتم فيه .

١٠٠ — « ان مقارنة كهذه تسفر عن الصورة الآتية :

مصر : يونية — أغسطس سنة ١٩٠٠ = ١٠٠
١٩٤٠ = ١٣٠
١٩٤١ = ١٦٢
١٩٤٢ = ٢١٧
١٩٤٣ = ٢٧٣
١٩٤٤ = ٣١٣
١٩٤٥ = ٣٣١

والمتوسط لهذه المدة هو ٢٣٨ .

١٠١ — « هذا هو الرقم الذى ينبغى أن يقارن بمتوسط الأسعار فى المملكة المتحدة (محولا الى مقاييس مصرية) من تاريخ السداد الى تاريخ فى المستقبل البعيد عندما يكتمل السداد .

١٠٢ — « وحتى اذا أخذنا — لأغراض المقارنة — رقم أسعار الجملة فى المملكة المتحدة وافترضنا أنه لم يزد على ٢٠٠ ! وقرناه بمستوى الأسعار فى مصر قبل الحرب لكانت النتيجة كما يلى :

$$\frac{٢٠٠ \times ١٣٩}{١٠٠} = ٢٧٨$$ مقابل ٢٣٨ عندنا .

١٠٣ — « مع العلم بأن ميل الأسعار فى انجلترا منذ نهاية الحرب يتجه نحو الصعود ، وهذا لا يدعو الى العجب مع الزيادة المطردة فى الأجور وتكاليف الخامات .

١٠٤ — «ونحن لم نحسب حسابا فى تدليلنا للنتائج المحتملة لتخفيف القيود على الأسعار فى المملكة المتحدة بالتدريج وما ينتظر من تخفيض الاعانات ، وكذلك لم يدخل فى اعتبارنا ما لفت نظرنا اليه وهو أن السلع

المعدة للتصدير تسعر فى المملكة المتحدة بأعلى من مثيلاتها المعدة للاستهلاك الداخلى ، ولذا ينبغى أن تتخذ لأغراض المقارنة أسعار التصدير فى المملكة المتحدة بدلا عن الأرقام القياسية لأسعار الجملة داخل تلك البلاد .

١٠٥ — « ينتج من كل ذلك أن الصورة التى تعطيها مقارنة الأسعار تكون أكثر ملاءمة لنا عند مقارنة رقم ٢٧٨ الذى يمثل أسعار المستوردات من المملكة المتحدة فى حالة السداد برقم ٢٣٨ لأسعار ما وردته مصر خلال المدة ما بين ١٩٤٠ و ١٩٤٥ .

١٠٦ — « ولا نقف القصة عند هذا الحد اذ افترضنا الى الآن أن ما وردته مصر كان بمعدلات الأسعار السائدة فى ذلك الوقت مع أن حقيقة الأمر هى أن كثيرا من السلع ورد بأسعار تقل كثيرا عن تلك المستويات .

١٠٧ — « فمنذ بداية الحرب عمل تعداد لكثير من السلع اللازمة للأغراض الحربية وقد حصل الاستيلاء على كل المخزون فى البلاد من تلك السلع وسلم لولاة الأمور العسكريين بأسعار خاصة تقل كثيرا عن عن الأسعار التى وصلت اليها فيما بعد ، بل أقل بكثير من أسعارها فى السوق فى ذلك الوقت ؛ وشملت السلع التى تم الاستيلاء عليها طائفة متنوعة من المواد الأولية والسلع النصف مجهزة والتامة التجهيز ، وفى الواقع لابد أن السلطات العسكرية البريطانية قد حصلت على مكاسب عظيمة مما تبقى لديها من هذه المواد بعد نهاية العمليات الحربية وحتى مما بيع منها للحكومة المصرية التى استولت عليها نيابة عنها .

١٠٨ — « هذا وقد نالت الحكومة البريطانية كسبا جميلا من مشترياتها من القطن فى مصر خلال الحرب يذهب منه مليونان من الجنيهات المصرية لجيوب الشعب البريطانى ، فضلا عن أن المؤسسة التجارية للمملكة المتحدة U. K. C. C. لابد قدمت ميزانية طيبة نتيجة لنشاطها فى بلادنا .

١٠٩ — « نأمل أننا أظهرنا بما لا يدع للشك أدنى مجال أن حجة السعر لا تبرر اجراء أى تخفيض فى أرصدتنا الاسترلينية بل الواقع أنه

يمكن الاستدلال بها بحق لزيادة الأرصدة وهو ما لا نزمع اقتراحه للدلالة على حسن نوايانا .

١١٠ — « ونحن لا ينبغى أن نضيع وقتا طويلا فى معارضة الادعاء (المستند من التدليل المتصل بالأسعار) بأن مصر أصابت ربحا كبيرا من معاملاتها مع المملكة المتحدة . وقد ذكر بالفعل رقم ٢٠٠٪ ! وواقع الأمر أن مصر خرجت من غمار الحرب — لو روعيت القيم الحقيقية — أفقر كثيرا مما كانت عليه قبل الحرب ، وكان أملها الوحيد فى الخلاص ينحصر فى الأرصدة التى تجمعت لها وبذلت ثمنا لذلك تضحيات كبيرة من جانب الأغلبية العظمى للشعب خلال أعوام طويلة .

١١١ — « (ب) ان الحجة الثانية التى استخدمت لتبرير تخفيض الأرصدة هى أن هذا الاجراء يعد اسهاما فى المجهود الحربى وقد ادعى أنها تكون دين حرب بين شريكين اشتركا فى حرب وأسهم أحدهما بنصيب زاد كثيرا عن القدر اللازم نسبيا وأسهم الآخر بما قل كثيرا عن القدر الواجب ولذا يحتج الأول بأن من الواجب اعادة توزيع العبء .

« وحجتنا ازاء ذلك تنحصر فى أنه تأويل خاطىء لمركز مصر فى الحرب العالمية الأخيرة ، اذ لم تكن مصر واقعة تحت أى التزام بأن تدخل الحرب وقد حددت التبعات الملقاة على عاتقها — حتى أدق التفاصيل — بمعاهدة معقودة مع بريطانيا العظمى ، ولكى تقاس مساهمتها فى الحرب يجب أن تتخذ التزاماتها بمقتضى المعاهدة أساسا ولا يصح فى شرعة الانصاف أن يتخذ أساس آخر لهذا الغرض ، ومتى كان الأمر كذلك اتضح جليا أن مصر لم تقف عند حد الوفاء الكامل بالتزاماتها بل تعدتها لمدى أبعد من ذلك بكثير .

١١٢ — « ليس فى نيتنا أن نسهب فى تبيان ما أسدته مصر لقضية الحلفاء من العون الأدبى والحربى ، بيد أن هناك نقطة فى بيان وزير المالية البريطانى لا نرغب أن تمر دون تعليق وهى قوله ان أرصدتنا يجب أن تلغى نظرا لما أدته بريطانيا ومجموعة دول الامبراطورية البريطانية المستقلة لمصر خلال الحرب .

١١٣ — « اننا يجب أن نرفض هذا التدليل بكل ما فى وسعنا من تأكيد اذ لو أن أحد الطرفين ادعى أنه قد مد يده لمساعدة الطرف الآخر لكان ذلك الطرف مصر دون بريطانيا ، فالحرب الأخيرة لم تكن حرب مصر ، وقد جرت اليها بسبب مركزها الخاص لازاء بريطانيا ، ولم تكن الحرب لتدور رحاها للدفاع عن مصر ضد النازيين أو الفاشيين أو أية طائفة أخرى اذ لم يكن لمصر شأن مباشر فى النزاع وكل ما فى الأمر أنها رأت من واجبها أن تمد يدها لمساعدة حليف مشتبك فيه ، وقامت بالوفاء بالتزاماتها بصدق واخلاص متجاوزة الحدود التى وضعت لها .

١١٤ — « وليست لنا أيضا — قبل أن ننتقل الى الوجهة الاقتصادية فى المسألة — أن نسجل ضربا من ضروب المعونة السياسية له أهمية اقتصادية ، اذ كانت مصر خلال الحرب ملجأ لحكومات الدول الأوربية التى احتلتها ألمانيا واستتبع ذلك أن وجد عشرات الآلاف من المهاجرين فى مصر ملجأ ومأوى .

١١٥ — « ومن الوجهة الحربية لا ينبغى تقليل قدر معونتنا اذ أنها حملت بلادنا تكاليف باهظة ، ولنقتصر على تصريح واحد من التصريحات العديدة ، ذلك الذى فاه به مستر أ . ف . الكسندر وزير البحرية البريطانى وقتئذ خلال الاجتماع الثانى عشر لمؤتمر باريس حيث قال :

« وفى هذا الصدد أقول انه قد غابت عنا من وقت لآخر تلك الحقيقة وهى أن مصر كانت تحارب مع الحلفاء ضد ايطاليا وأنه منذ يونية سنة ١٩٤٠ اجتيحت مساحات كبيرة من أراضيها المتاخمة للمستعمرات الايطالية وذلك فى سنى الحرب الأولى ، وأنها باستخدام جيوشها وقواتها الجوية وأراضيها كقاعدة ذات أهمية عظمى لأعمال الحلفاء الحربية أسهمت اسهاما بالغ الأهمية والأثر فى المجهود الحربى » .

١١٦ — « واذا عدنا الى الناحية الاقتصادية للمسألة لذكرنا الخدمات العظمى التى أدتها مصر فى كافة ميادين النشاط الاقتصادى وبتضحية كبيرة لمصالح بنيها فى حالات كثيرة ، وقد أدت مصر هذه الخدمات

عندما كانت الواردات تتناقص سراعا وكانت تكاليف المعيشة فى ارتفاع مما أدى الى أن قاسى الأهلون الحرمان وضنك العيش ، ولنذكر مثلا أو مثلين : لقد كان على الأهلين ان يقنعوا بالخبز المخلوط بينما كانوا يرون أنه ليس أفراد الجيش البريطانى وحدهم هم الذين يأكلون الخبز الأبيض بل يشاركهم فيه كل من أسعدهم الحظ بالاتصال بمخازن « النافى » وبصفة خاصة أفراد الجالية البريطانية .

« وقد كانت مصانع منسوجاتنا تعمل ليلا ونهارا ثلاث دورات من دورات العمل لتمد الجيوش بحاجتها من الملابس والخيام وغيرها بينما كان الأهلون يعتمدون كل الاعتماد على المنسوجات القطنية يسيرون شبه عرايا شتاء وصيفا لأنه طلب اليهم أن يقنع الفرد منهم بخمسة أمتار فقط من القماش كل سنة .

١١٧ — « والأدهى من ذلك ـ لما أعقبه من الأثر الضار الدائم ـ تعديل الدورة الزراعية لتلائم مقتضيات الحرب وما ترتب على ذلك من اضعاف التربة الذى لا سبيل الى علاجه الا بعد أمد طويل .

١١٨ — « مثل آخر على العون المالى الذى أسدته مصر وهو الامتيازات والاعفاءات التى منحت أثناء الحرب ليس فقط للجيوش البريطانية بل شملت جيوش الحلفاء ومخازن « النافى » ومنظمات الصليب الأحمر وما اليها ، ولم تقتصر هذه الامتيازات على الحدود التى رسمتها معاهدة سنة ١٩٣٦ بل تجاوزتها بمقدار كبير وزادت الاعفاءات من الرسوم الجمركية على ٧٢ مليون جنيه بينما أربت الاعفاءات الاستثنائية على ٣٨ مليون جنيه .

١١٩ — وأخيرا وليس آخرا كان التدبير المالى الذى مولت بفضله الامدادات والمهمات للجيوش البريطانية بأذونات على الخزانة البريطانية — مما سبب تراكم الأرصدة الاسترلينية — كان فى ذاته مساهمة كبرى فى المجهود الحربى وربما كان أكبر خدمة أسديت لبريطانيا خلال الحرب وفى هذا الشأن لم تر مصر من اللائق أن تسلك الطريق الذى سلكته دول أخرى — ومنها حلفاء لبريطانيا — لم تشأ أن تستغل حاجة بريطانيا

خلال سنى الحرب الى المعونة وحسن النوايا ؟ وهى الآن مطالبة بأن تؤدى ثمن موقفها العظيم بجانب بريطانيا .

« ولو أصرت مصر على الدفع عن الطريق العادى للتسويات الدولية لكان الطلب على الجنيه المصرى داعيا الى تفوقه فى القيمة على الاسترلينى ولما نشأت — دون شك — مشكلة أرصدة استرلينية تتطلب الحل .

١٢٠ — « لقد كانت مصر تنظر دائما الى الأرصدة الاسترلينية كاحتياطى مأمون مودع لدى بريطانيا للحاجة اليه وقت الضرورة حينما يحين الأوان للتعويض عما فقدته واصلاح الأضرار الكبرى التى انزلتها الحرب خلال أعوامها الستة باقتصاديات البلاد ، فقد حض الأهلون على استثمار أموالهم فى القراطيس البريطانية بناء على ما أفهموه من أن بريطانيا لن تنسى اليد التى مدت اليها خلال الحرب حتى أن وعدا أعطى بأن الأرصدة التى تجمعت خلال الحرب سوف تعتبر بمثابة احتياطى يستطيع البلد الدائن أن يسحب عليه متى وضعت الحرب أوزارها ، بل لقد قيل لنا فوق ذلك أنه سوف تكون لنا الأولوية فى صادرات بريطانيا بعد الحرب لما أبديناه من الروح الودية نحو بريطانيا باقراضها ومساعدتها فى الانفاق على مطالب الحرب .

« وبذا اشترك الأهلون من كافة الطبقات فى مد يد المساعدة حتى ان صغار الموظفين فى الشركات والمصارف وغيرهم كان لديهم دفاتر التوفير البريطانية .

« وفى الحق ان الأرصدة مملوكة لكافة طبقات الأهلين .

١٢١ — غير أنه يبدو أن اليد التى مدتها مصر بسخاء وبدون تذمر خلال الحرب قد تنوسيت ، وتحولت الأرصدة — التى هللت الدوائر البريطانية بأنها بمثابة احتياطى للأوقات العصيبة الآتية — قد تحولت الى ديون حرب ! فهل فى شرعة الانصاف والحق أن المدين الثرى يطالب الدائن الفقير بالغاء جزء كبير مما لدى الطرف الآخر ان لم يكن كله ؟ حقا لقد تبخر كل ما قيل عن اليد التى مدت الى بريطانيا خلال الحرب .

١٢٢ — « ومما هو أدعى للدهشة هو أن الاتجاه الجديد يظهر فى وقت واحد مع موقف مضاد له تماما وهو ادعاء العطف على حالة شعوب الشرق الأوسط — تلك الحالة التى تدعو الى الرثاء والرغبة — بل العزم — على رفع مستوى معيشة تلك الشعوب من الفقر المدقع الذى يحيط بهم ، ألم يكن الأليق والأنسب أن يترك لهؤلاء الناس القليل الذى ادخروه لأنفسهم خلال الحرب من مواردهم الضئيلة للغرض نفسه ؟

١٢٣ — « ان الرأى الذى انتهى اليه وفد مصر بعد امعان النظر هو أنه ليس هناك أدنى مبرر يستند الى أسس أدبية أو اقتصادية أو قانونية لتخفيض أرصدة مصر . وانا لنعتقد — وهذا ما أبديناه منذ بدء المحادثات — أن أى اصرار من جانب الحكومة البريطانية على الغاء هذه الديون سواء أكان ذلك كليا أو جزئيا لابد أن يقضى على الجهود المبذولة فى تسوية أمور ذات أهمية كبرى فى العلاقات الاقتصادية بين بريطانيا ومصر .

١٢٤ — وختمت المذكرة بكلمة عما اقتبسه وزير مالية بريطانيا من نص المادة العاشرة من اتفاقية القرض الأمريكى لبريطانيا المعقودة فى ديسمبر سنة ١٩٤٥ بخصوص تعديل الأرصدة تعديلا جزئيا :

« ان الوفد البريطانى كان قد سلم فى المحادثات التى دارت فى القاهرة فى شهرى فبراير ومارس سنة ١٩٤٧ بأن الاتفاقية لا تقيد مصر ، وزيادة على ذلك نود أن نذكر أنه اذا أقيم وزن لآراء الحكومة الأمريكية فى هذا الشأن فمن الأنسب أن نشير لأحدث التصريحات الصادرة من الممثلين المسئولين لتلك الحكومة ، وفى الحقيقة كان المستر سنيدر وزير الخزانة الأمريكية قد صرح فى مؤتمر صحفى عقد فى ٨ مايو سنة ١٩٤٧ بأنه عندما أوصى الحكومة البريطانية بأن تتفاوض مع الدول الدائنة وتعمل معها تسويات فانه لم يقدم أى اقتراح أو توصية فى الموضوع ثم أضاف الى ذلك قائلا : ان مثل هذه التسويات قد تتضمن وقد لا تتضمن اجراء تخفيض فى الدين .

١٢٥ — وبتلك المذكرة أقفل فعلا باب تخفيض الأرصدة الاسترلينية

فى المفاوضات التى دارت فى لندن فى يونية سنة ١٩٤٧ ولم تفلح محاولة الوفد البريطانى العودة اليه فى الجلسة التالية .

١٢٦ — كان اتجاهنا فى ذلك الوقت بصدد سـياسة مصر النقدية يتلخص فى أمور ثلاث :

(ا) تأميم البنك الأهلى وتحويله الى بنك مركزى للدولة .

(ب) خروج مصر من منطقة الاسترلينى .

(جـ) وضع الأسس لالغاء النسبة الثابتة للتبادل بين الجنيهين المصرى والاسترلينى وبعبارة أبسط فصل الجنيه المصرى عن الجنيـه الاسترلينى .

١٢٧ — (ا) تأميم البنك الأهلى : وقد استعملنا لتحقيق الهدف الأول موضوع الأرصدة الاسترلينية ذاكرين أنه لو أن البنك الأهلى مملوك للدولة لكانت تسوية الأرصدة أيسر مما لو ظلت أسهمه فى أيدى الأفراد اذ أن الوضع الأول يسمح بابداء بعض التساهل فى موضوع الفوائد على الأرصدة وهو غير ممكن فى الوضع الثانى ولما كان فى وسع محافظ البنك الأهلى وقتئذ أن يزعم أن تخفيض الفائدة الى الحدود التى جرى العرف عليها فى مثل تلك التسويات فى أعقاب الحرب سيترتب عليـه تصفية البنك الأهلى .

١٢٨ — لذلك كان يهمنا — عند الدخول فى المفاوضات مع الجانب الانجليزى — أن نعرف الام انتهى رأى الحكومة المصرية فى موضوع تأميم البنك الأهلى فطلبنا من رئيس الوزراء أن يوافينا بتعليماته عندما يستقر الرأى فى الموضوع وبالفعل أرسل لى فى لندن خطابا سريا يخبرنى فيه بأنه يمكننى اجراء المفاوضات على أساس أن الحكـومة المصرية ستؤمم البنك الأهلى ، وقد كان هذا الرأى معروفا منذ بداية عام ١٩٤٧ حتى اننى صرحت به للجنة المالية لمجلس الشيوخ ، ولكننا استحسنا مع ذلك أن يبلغ الينا رسميا من قبل بدء المفاوضات .

١٢٩ — وموضوع تأميم البنك الأهلى دارت حوله مناقشات بل مجادلات طويلة فى ذلك الوقت ، فقد نوقش فى اجتماع مع رئيس الوزراء

حضره مسيو مينوست الذى كان عضوا منتدبا للبنك العقارى المصرى ثم رئيسا لبنك الهند الصينية وقد عارض فكرة التأميم والأستاذ بريشيانى تيرونى الذى كان أستاذا بكلية الحقوق (بجامعة القاهرة) وقد أيد الفكرة بقوة ، كما أنه كان موضوع مراسلات بينى وبين محافظ البنك الأهلى الذى عارض الفكرة أيضا ، وانما ذكرت الموضوع هنا لما له من صلة بتسوية الأرصدة الاسترلينية كما أنه كان بداية سلسلة من الخلافات مع محافظ البنك الأهلى يكفى أن أذكر منها هنا ما أحسست به وقتئذ من أنه ربما كان له يد فى تحول موقف الخزانة البريطانية بالنسبة لطلبنا أداء جزء من الأرصدة ذهبا يوضع فى غطاء البنكنوت المصرى لدعمه . فضلا عن أنه كان يعمل على بقاء مصر داخل منطقة الاسترلينى .

١٣٠ — (٢) خروج مصر من منطقة الاسترلينى : وقد تم لها ذلك فى أول قانون مصرى للرقابة على النقد الأجنبى ، وكان البنك الأهلى قد تقدم لنا بمشروع أساسه بقاء مصر داخل منطقة الاسترلينى فلم نوافق عليه وصدر القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الذى أدخلت عليه عدة تعديلات ولكنه ما زال أساس رقابتنا على النقد الأجنبى حتى الآن .

١٣١ (٣) فصل الجنيه المصرى عن الجنيه الاسترلينى : كان هذا هو الهدف النهائى الذى جعلناه نصب أعيننا فى مفاوضات الاسترلينى بطلبنا دفع جزء من الدين ذهبا يوضع فى الغطاء كذا عند بحث تأميم البنك الأهلى .

١٣٢ — بعد الجلسة الأولى لمفاوضات الأرصدة فى لندن وبعد جدل لم يطل فى الجلسة الثانية حول تخفيض الأرصدة انتقل الوفدان الى بحث النواحى الأخرى للموضوع . ولم نحتج لوقت طويل الأجل نسبيا كما اننا كنا مقدمين على نظام جديد فى سياستنا النقدية قائم على الاستقلال فى ادارتها ولذلك استقر رأينا على محاولة عمل اتفاق مؤقت لبضعة أشهر الى نهاية سنة ١٩٤٧ بالتحديد يكتفى فيه بتناول المسائل اللازمة لتمويل المبادلات مع البلاد الأخرى وعلى أن نعود الى

استئناف المفاوضات فى فسحة من الوقت قبل نهاية العام وذكر شهر أكتوبر بصفة غير رسمية لاستئناف المفاوضات .

١٣٣ — كان الوفد البريطانى معارضا فى عقد اتفاقية لبضعة أشهر ولعله كان يأمل أن يستغل حاجتنا الوقتية للارصدة فى سنة ١٩٤٧ فيضغط علينا لعقد اتفاق لبضع سنوات (الى نهاية سنة ١٩٥١ كما قدمت) مع عدم التمسك بالضمانات التى يستلزمها اتفاق يعقد لبضع سنوات وأهمها :

١ — دفع جزء من الأرصدة ذهبا .

٢ — ضمان عدم تأثرها بخفض قيمة الجنيه الاسترلينى باتخاذ أساس ثابت لقيمته لا يتأثر بما تدخله الحكومة البريطانية عليها من تعديلات .

١٣٤ — وفى النهاية أقر وزير المالية البريطانية وجهة نظرنا فى قصر الاتفاق على الأشهر الأخيرة من سنة ١٩٤٧ (من منتصف يولية الى نهاية ديسمبر) ولكن النقاش استطال حول أهم النقط التى أثيرت ، وهى المبلغ الذى يفرج عنه من الأرصدة الى نهاية سنة ١٩٤٧ فقد تمسك الجانب البريطانى بمبلغ خمسة ملايين من الجنيهات الاسترلينية واقترحنا فى البداية أن يكون عشرة ملايين ثم عدلنا اقتراحنا الى ثمانية تعدل الى أعلا (بحد أقصى عشرة ملايين) بعد شهرين مثلا اذا اقتضى الأمر ، وفى النهاية تمسكنا بأن يفرج عن ثمانية ملايين جنيه واتفق على ذلك فى الاتفاق الذى أمضى فى ٣٠ يونية .

١٣٥ — ليس فى نيتى أن أثقل عليكم ببيان تفصيلى عن ذلك الاتفاق ويكفى أن أعطيكم فكرة عن خطوطه الرئيسية :

يخصم من الأرصدة الاسترلينية ما يأتى :

أولا — مطلوبات مصر المترتبة على التزامات سابقة على شهر يولية سنة ١٩٤٧ وهذه المطلوبات تشمل :

(ا) كافة المبالغ المطلوبة من الحكومة المصرية ثمنا لما قدمت لها الحكومة البريطانية من أسلحة .

(ب) المبالغ المترتبة على التزامات على الأفراد أو الشركات

وتكون قد فتحت لها اعتمادات مؤيدة ولم تكن قد دفعت بعد .

ثانيا — ثمن ما اشترى من مخلفات الجيوش البريطانية قبل ١٤ يولية أو يشترى بعد ذلك التاريخ .

ثالثا — مايدفع من قيمة سندات الحكومة المصرية وكوبوناتها لأصحاب تلك السندات فى البلاد التى كانت محتلة أثناء الحرب .

رابعا — قيمة سندات وكوبونات الشركات المصرية المستحقة لأفراد مقيمين فى الخارج ولم تدفع لهم بسبب اجراءات الحرب .

خامسا — مبلغ ثمانية ملايين من الجنيهات الاسترلينية تدفعها الحكومة البريطانية وتكون قابلة للتحويل الى أية عملة أجنبية وهى — بالاضافة الى حصيلة صادرات مصر الظاهرة والخفية — تستعمل فى مواجهة مدفوعات مصر من ١٥ يولية الى منتصف ديسمبر سنة ١٩٤٢ .

١٣٦ — وقد تناول الاتفاق أيضا ما يأتى :

أولا — تدفع جميع مصروفات القوات البريطانية فى مصر بعد ١٥ يولية سنة ١٩٤٧ بعملة استرلينية قابلة للتحويل الى أية عملة أجنبية .

ثانيا — كذلك المبالغ المستحقة بصفة فوائد على الأرصدة الباقية .

ثالثا — مبلغ ١٢ مليون جنيه وضع تحت تصرف مصر كاحتياطى للتشغيل الى نهاية السنة لكى تسحب عليه الحكومة المصرية لمواجهة أى نقص وقتى فى العملة الأجنبية .

١٣٧ — واتفق أيضا على أن ينقل الى حساب البنك الأهلى القابل للتحويل الى أية عملة أجنبية قيمة ما يعادل أى جزء لم يصرف قبل ١٥ يولية سنة ١٩٤٧ من العملة الصعبة المخصصة لمصر وفقا للاتفاقية المعقودة بين حكومة المملكة المتحدة والحكومة المصرية فى يناير سنة ١٩٤٥ والتى امتد العمل بها فى فبراير سنة ١٩٤٧ .

١٣٨ — وتناول الاتفاق فوق ذلك تسوية بعض المسائل الفنية بقصد تسهيل التحويلات بين بلاد دائرة الاسترليني وبين مصر التى خرجت من تلك الدائرة .

١٣٩ — هكذا كان الموقف فى منتصف سنة ١٩٤٧ عندما تركت مصر منطقة الاسترليني واستقلت بادارة ميزان مدفوعاتها وكان من الواجب لو راعيت حرفية عنوان المحاضرة الوقوف عند هذا الحد غير اننى استسمحكم فى بضع لحظات لكى ننظر فيما كنا نهدف اليه من أغراض سامية وفى مدى عملنا على تحقيق تلك الأهداف عقب امضاء اتفاقية الأرصدة الاسترلينية الأولى فى ٣٠ يونية سنة ١٩٤٧ .

١٤٠ — ســـبق لى أن ذكرت أن أهم أهدافنا كان محاولة تخليص الجنيه المصرى من أخطبوط الاسترليني الذى لف أذرعه حوله ، وقبل أن أنتقل الى بيان الجهود التى بذلت لتحقيق ذلك الغـــرض والعراقيل التى وضعت فى سبيله لسنوات طوال ، أود أن أدفع اعتقادا شائعا وهو أنه كان هناك رباط قانونى بين الجنيهين المصرى والاسترليني وحقيقة الواقع أن الجنيه المصرى منذ عرف بين العملات ، لم يكن مرتبطا قانونا بالجنيـــه الاسترليني ، انما كانت الرابطة بينهما رابطة اقتصادية أساسها أن الحكومة المصرية — وهى ما تعرفون فيما مضى — أعطت تعليماتها للبنك الاهلى للمحافظة على سعر تبادل ثابت بين الجنيهين ، كما أن مصر — شـــأنها فى ذلك شأن كثير من البلدان الأخرى — اتخذت الاسترليني أساسا للتبادل كذلك كانت احتياطيات التشغيل Working balances وغطاء البنكنوت تتكون من الاسترليني .

١٤١ — كان هذا هو أساس الرباط بين جنيهنا والجنيه الاسترليني وكان فى وسعنا فصمه اذا ما تهيأت لنا الظروف الاقتصادية التى تســـاعد على الفصل ، وهو ما حدث عند انشاء صندوق النقد الدولى فقد اختارت مصر الدولار الأمريكى أساسا لتقدير سعر التعادل للجنيه المصرى .

١٤٢ — ولم يكن مستساغا ـ وقد اشتركنا بأنفسنا ـ مستقلين ـ فى تنظيمات دولية لشئون النقد والتبادل التجارى ـ لم يكن مستساغا ولا

مقبولا أن يستمر ذلك الوضع الشاذ لنظام اصدار البنكنوت الذى ساد منذ سنة ١٩١٦ .

١٤٣ — وقد كانت الطريقة المثلى لعلاج ذلك الوضع تقتضى :

أولا — تخفيض النسبة القانونية للغطاء الذهبى للبنكنوت من ٥٠ ٪ الى المعدل المتعارف عليه وهو حوالى ٢٥ ٪ .

ثانيا — اعادة تقويم الذهب المستعمل فى ذلك الوقت كغطاء للبنكنوت وقد بلغت قيمته الحقيقية وقتئذ حوالى ثلاثة أضعاف قيمته المسجلة فى البنك الأهلى ولم يكن هناك مبرر لعدم اعطاء الذهب الموجود بالفعل فى الغطاء قيمته الحقيقية ولتكن بالأسعار الرسمية الدولية لا الأسعار المتداولة فى سوق الذهب الحرة فى مصر ، وقد تمت اعادة التقويم فيما بعد فارتفعت قيمة ذلك الغطاء الذهبى من ٦ مليون الى ١٨ مليون جنيه .

ثالثا — شراء ذهب يعادل الفرق بين قيمة الذهب الموجود حينئذ فى الغطاء ـ بعد اعادة تقويمه ـ وبين المقدار الذى يحقق النسبة الجديدة للغطاء الذهبى (٢٥ ٪) ، ولقد ذكرت أننا تقدمنا الى الجانب البريطانى فى مفاوضات الأرصدة الأولى بطلب اعطائنا ذهبا (قيمته ٢٢ مليون جنيه) كدفعة أولى خصما من أرصدتنا الاسترلينية لكى يوضع فى غطاء البنكنوت المصرى المصدر فترتفع نسبة الذهب فى الغطاء الى الحد المرغوب فيه .

١٤٤ — غير أن الظروف الدقيقة التى صاحبت تلك المفاوضات ـ وبصفة خاصة ما اعتزمته مصر من ادارة سياستها المالية والتجارية حسب ظروفها ومصلحتها منذ منتصف يولية سنة ١٩٤٧ ـ اقضت ارجاء بحث الفكرة الى أكتوبر من عام ١٩٤٧ بالتحديد ، وهو التاريخ الذى كان منتظرا أن يعاد البحث فيه فى موضوع الأرصدة ، ولكن يظهر أن من تولوا المفاوضات بعدنا لم يروا ضرورة اعادة الطلب مع اننا ابنا ما له من أهمية فى دعم النقد المصرى .

١٤٥ — وعلى أية حاول فقد اختار المسئولون وقتئذ طريقا أيسر فبدأ البنك الأهلى فى شراء الذهب فى فبراير سنة ١٩٥٠ وبلغت قيمة الذهب المشترى فى نهاية يونية سنة ١٩٥١ مائة وعشرين مليون دولار ، ولم تظهر المشتريات فى البداية فى غطاء البنكنوت اذ أن نظام البنك الأهلى كان يقصر الذهب الذى يوضع فى الغطاء على الذهب المودع فى القاهرة أو فى لندن .

١٤٦ — وأخيرا وصلت قيمة الذهب فى الغطاء الى ٦٠٫٦ مليونا من الجنيهات .

١٤٧ — رابعا — ادخال حصة مصر الذهبية فى رأس مال صندوق النقد الدولى فى الغطاء .

عرضنا الفكرة على مجلس مديرى تلك المؤسسة فجاء قرارهم مؤيدا لحق مصر فى ادخالها فى غطاء البنكنوت — برغم معارضة ممثل المملكة المتحدة — وعلى أن يدرج لها بند على حدة فلا تدمج فى الغطاء الذهبى ولم يكن هناك بأس فى ذلك اذ أن لتلك الحصة فائدتها على الوضعين فى توفية مصر بحاجتها من العملات الأجنبية اللازمة لها .

١٤٨ — خامسا — توفير جانب من العملات القوية التى تحصل عليها مصر ووضعه فى الغطاء ، وفى يقينى أنه لو أحسنت وقتئذ ادارة مالية وتجارة مصر لما صعب توفير مقدار محترم من تلك العملات .

١٤٩ — وكان من واجبنا أيضا أن نوقف تغطية أى اصدار جديد للبنكنوت بسندات خزينة أو أية سندات أخرى بريطانية وقد صدر بالفعل قانون يمنع تغطية الزيادة فى البنكنوت بسندات على الخزانة البريطانية غير أن منفذيه وقفوا فى منتصف الطريق فلم يستفيدوا منه لتخفيض مقدار السندات الموجودة فعلا فى الغطاء اذ كانوا يضعون عند زيادة الاصدار سندات على الخزانة المصرية ، ولكنهم كانوا عند انكماش الاصدار لا يسحبون جانبا من السندات البريطانية بل يسحبون ما يقابل النقصان فى الاصدار من السندات المصرية مع أنهم لو سحبوا سندات بريطانية عند كل انكماش وأضافوا سندات مصرية عند كل زيادة لترتب على ذلك نقصان نسبة السندات البريطانية فى الغطاء باطراد .

١٥٠ — كانت تقوية العملة المصرية فى مقدمة أهدافنا غير أن سنوات طويلة مضت من قبل أن يتحقق ذلك الاصلاح المرجو ، فلم نخفض النسبة القانونية للغطاء الذهبى للبنكنوت المصدر ولم يعد وقتئذ تقويم الذهب المودع بالفعل فى الغطاء بما يتفق مع قيمته الحقيقية كما أن حصتنا الذهبية فى رأس مال صندوق النقد الدولى لم تدرج فى غطاء البنكنوت المصدر .

١٥١ — ولست فى حاجة الى العودة الى موضوع انشاء بنك الدولة المركزى وتلكؤ المسئولين وقتئذ عن تنفيذه فى وضع القواعد اللازمة لذلك فانفردت مصر فى ذلك الوقت بالقعود فى ذلك الشأن الجلل بين الدول التى تستحق الذكر ولست أقصد الغرب وحده بل أقصد أيضا الهند وباكستان وايران والعراق .

١٥٢ — بقيت نظرة فيما جرى فى تنفيذ اتفاقية الأرصدة سنة ١٩٤٧ ، والمهازل المتوالية التى ارتبطت به ، والضعف بل الاستسلام الذى أظهره المسئولون كلما نكصت بريطانيا فيما تعهدت به .

١٥٣ — وكانت أول ضربة أصابت اتفاق يونية سنة ١٩٤٧ هى نكوص بريطانيا فيما تعهدت به من تحويل جانب ضئيل من الأرصدة الاسترلينية الى عملات أجنبية ، نكصت ولما تمض أسابيع على امضائها لذلك الاتفاق ، بل هى لم تسمح حتى بتحويل المبالغ اللازمة لتغطية ارتباطاتنا السابقة على صدور قرار ايقاف التحويل .

١٥٤ — ولم يكن لهذا الموقف المزرى ما يبرره اطلاقا اذ روعى فى الاتفاقية عند تحديد المبلغ القابل للتحويل ظروف بريطانيا فى ذلك الوقت ولم يجد منذ تاريخ الاتفاقية ما يغير الأوضاع التى روعيت عند امضائها كما أن القرار كان من جانب واحد ولم تستشر فيه مصر بل ولم تخطر به .

١٥٥ — ولكننا اذا لمنا بريطانيا لعدم محافظتها على تعهد دولى أعطته فاننا لا نعفى أنفسنا من اللوم فقد توانينا توانيا ضارا فى استعمال الجزء الذى أفرج عنه من الأرصدة ثم قنعنا بالمبلغ التافه التى أذنت بريطانيا بتحويله بل لقد أدى بنا كرم خلقنا الى التماس العذر لها فيما اقترفت يداها !

١٥٦ — لا بل لم تعطنا تلك اللطمة درسا فى تعاملنا مع بريطانيا فى المفاوضات التالية ولم نأخذ الحيطة — كما فعل غيرنا — لاحتمال تخفيض قيمة الجنيه الاسترلينى وبالتالى تخفيض الأرصدة فلم نتمسك بما طالبنا به فى البداية وأعلنا أنه سيكون فى مقدمة شروطنا من قبل الدخول فى مفاوضات جديدة مع بريطانيا ألا وهو عدم انخفاض الأرصدة بانخفاض قيمة الجنيه الاسترلينى ، فلم تتورع بريطانيا عن اتخاذ الاجراء الذى خشيناه غير آبهة بما سيكون له من رد فعل ضار بسمعتها فى المعترك الدولى ، فخفضت فى ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٩ قيمة الجنيه الاسترلينى بمقدار ثلاثين ونصف فى المائة ، وقد قدر البنك الأهلى المصرى فى سنة ١٩٥١ أنه بسبب تخفيض قيمة الاسترلينى وارتفاع الأسعار تمثل الجنيهات الأسترلينية التى أفرج عنها وقتئذ لصالح مصر الثلث فقط من القيمة الأصلية للمدفوعات .

١٥٧ — وفى يولية سنة ١٩٥١ أمضى اتفاق طويل الأجل يخرج بحثه عن نطاق هذه المحاضرة ، خاصة وهو لا يختلف فى جوهره عما سبقه ، وعلى أية حال فقد دارت عملية السحب من الاسترلينى المفرج عنه بشىء من السرعة عقب تخفيض قيمته حتى أن أرصدة البنوك التى كانت مدار البحث فى سنة ١٩٤٧ والتى بلغت وقتئذ ٣٥٦٫٢ مليون جنيه وجمد أكثرها نزل المجمد منها غير القابل للتحويل الى عملة أجنبية الى ٢٢٫٣ مليون جنيه فقط فى يناير سنة ١٩٥٩ ثم انتهى فعلا فى أول سنة ١٩٦٠ .

١٥٨ — وبذلك انتهت قصة مفاوضات الأرصدة الاسترلينية ، والذى نستخلصه منها هو أنه كان من واجبنا — وقد وضعنا أمام أعيننا اصلاحا معينا لسياستنا المالية — أن نسير فى سبيل تحقيقه بالشجاعة اللازمة معتمدين على أنفسنا أولا وقبل كل شىء وها هى السنون الأخيرة قد أثبتت أن اقتصادنا حى وقوى ، فلنمنحه ثقتنا دائما وبذلك لست أشك فى أن أملنا فيه لن يخيب أبدا .